الدراسة الأولى

صدمات المستقبل البيوتكنولوجى

للإنسان وصداها الاجتماعى

أثار التقدم العلمى فى مجالات العلوم الأساسية والتطبيقية عدة تساؤلات يمكن إرجاع موضوعاتها الرئيسية إلى ثلاثة : الأول يتعلق بآثار الأساليب الحديثة لهذه العلوم على حياة الإنسان ، ويدور الموضوع الثانى حول تأثير هذه الأساليب على القواعد المنظمة للأعمال التى تمس الإنسان فى حياته وجسده ، ويتعلق الموضوع الثالث بمدى شرعية الأخذ بأساليب التقدم العلمى .

وفى السنوات الأخيرة أبرزت هذه الموضوعات ، بصفة خاصة ، عدة مشاكل فى نطاق العلاقة بين فروع علمى الطب والأحياء (البيولوجيا) من ناحية وعلمى الشريعة والقانون من ناحية أخرى ، وذلك بعد أن ترتب على إكتشاف بعض الإمكانيات الحديثة فى مجال الطب والأحياء تغيير بعض المعطيات التقليدية التى ترتكز عليها القواعد المنظمة للأعمال التى تتصل بحياة الإنسان وجسده ، كما أن تطبيق هذه الإمكانيات على الإنسان ، أو مجرد التفكير فى ذلك ، أبرز مشاكل جديدة لم تعالجها النصوص القائمة بصفة مباشرة ، وترجع خطورة هذه المشاكل إلى أنها تتعلق بحقوق ومصالح الإنسان ، كتلك التى تتعلق بالنفس والنسل والعقل، والتى يحظى تنظيمها بعناية الشارع ، كما أن حفظها يعد من المقاصد الأساسية للشرع ، ومن هنا جاءت أهمية الأبحاث التى توضح الحدود التى يمكن فيها تطبيق مكتسبات الطب والأحياء على الذرية الآدمية على نحو لا يخل بالقواعد الأساسية للشريعة ولا يهدر المصالح التى تدور حولها الأحكام الشرعية .

ومن يقرأ الأبحاث المتخصصة فى الهندسة الوراثية والهندسة المشيجية يدرك أن التطور المذهل للعلوم (البيولوجيا بصفة عامة وعلم الأجنة والوراثة بصفة خاصة) قد يؤدى يوما ما إلى إحداث تغييرات جذرية فى الطبيعة البيولوجية للإنسان ، الأمر الذى يصيب إنسان هذا العصر بصدمات نفسية ، وإذا قدر للإمكانيات الطبية والبيولوجية أن تنتقل من مستوى المعمل إلى مستوى التطبيق الفعلى على الإنسان ، فإن هذا سيؤدى إلى نتائج تصيب عقل المرء بالدوار ، وسوف تقلب رأساً على عقب بعض المعطيات التقليدية التى تأسست عليها الأحكام القانونية .

سأقتصر فى بحثنا الأولى هذا على إبراز المشاكل المترتبة على تعديل الطبيعة البيولوجية للإنسان عن طريق أعمال يراد منها السيطرة على توارث الإنسان وصفاته ، بحيث لا يخرج إلى الوجود إلا إنسان يصعب أن ينفذ إليه المرض ، ويتوفر له الصفات المرغوبة ، كالذكاء والخنوع بحسب الأحوال .

وأحب أن ألفت النظر منذ البداية إلى أنه ليس فى مقدور أى باحث أن يفتى ، فى هذه المرحلة المبدئية للبحث ، بحكم شرعى مقنع مكتفياً بمجرد الإشارة إلى قواعد عامة مجردة ، فالأمر ليس بهذه البساطة ، بل إن الوصول إلى نتائج محددة ومخصصة يقتضى من جانب إستيعاب مستحدثات الطب والبيولوجيا لمعرفة مكنون كل واحد منها وخلفياتها ، ومن جانب آخر الإنقطاع على كتب الفقه الإسلامى ذات الطابع الموسوعى للبحث فى كنوزها عن الجزئيات ذات الصلة بالبحث . ولا أخال إلا أننا نعلم أن مثل هذا البحث المستند إلى ذلك المنهج العلمى يتطلب تفرغا يكاد يكون كليا ، ومما يزيدنى اقتناعا بهذه النتيجة الصعوبات التى واجهتنا والوقت الذى أنفقناه فى إخراج كتابنا عن «الأحكام الشرعية للأعمال الطبية»[1] .

وإذن سأشير إلى بعض الأمثلة لإمكانية التلاعب بالحياة الإنسانية لندرك عن كثب حجم الإضطرابات التى ستحدثها فى هيكل النظام الإجتماعى القائم وبصفة خاصة فيما يتعلق بقواعد العلاقات الأسرية ، لنبين بعد ذلك طريقة التكييف الشرعى والقانونى لمستحدثات الطب والبيولوجيا .

اولا : تقنيات التكاثر والتحكم في توارث الإنسان :

توصل علماء الطب والبيولوجيا والكيمياء إلى إكتشاف بعض خبايا ميكانيكية الخلية الحية ، وصاغوا بعض القوانين العلمية التى تحكم عمل الشفرة الوراثية للخلية ، ثم شرعوا بعد ذلك فى هندسة المستقبل الوراثى للأنواع الحية ، إما عن طريق تجزئة الخلايا (الهندسة الوراثية) وإما عن طريق إتحاد الخلايا (الهندسة المشيجية) . واستعمل العلماء هذه الطرق فى التحكم فى التكوين الخلقى للخلية وفى تطويرها ، فهناك ما يسمى بالتكاثر بالخلايا الجسدية، حيث يراود العلماء الأمل فى تحويل الخلية الجسدية إلى خلية جنينية يمكن لها

(١) الذى ظفر بجائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمى .

أن تتكاثر ، مثلها فى ذلك مثل أصلها وهو البويضة الملقحة ، وذلك بعد تخليصها من القفل الكيميائى الذى يمنعها من محاكاة أصلها . ومن بين الإستخدامات المتصورة لتقنية التكاثر بالخلايا الجسدية بعث الذات البيولوجية للإنسان ، وقوام هذا الإستخدام هو نسخ نسخة طبق الأصل من الإنسان الذى أخذت من جسده الخلية الجسدية ، ويقال إنه من الممكن تحقيق نفس الغرض حتى ولو أخذت الخلية من جثة الإنسان ما دام أن هذه الخلية ذاتها لم تمت ، وبذلك يمكن ضمان بقاء العباقرة على قيد الحياة لتستفيد البشرية من علمهم .

ولا بأس من أن أذكر تطبيقا آخر للإمكانيات البيولوجية الحديثة التى ترتب عليها كسر الحدود الفاصلة بين الأنواع المختلفة للكائنات ، فمما تفتقت عنه قريحة العلماء فكرة خلط خلايا بشرية بخلايا نباتية أو حيوانية لنصل بذلك إلى الإنسان الخضرى (الكلوروفيلى) أو الإنسان المجتر ، ويستهدف العلماء من أبحاثهم هذه إنتاج سلالة بشرية جديدة يدخل فى تكوينها بعض الصفات النباتية أو الحيوانية المرغوبة كجعل الإنسان ذاتى التغذية ، يعتمد على ذاته فى غذائه كالنبات (التمثيل الضوئى) . ويفكر العلماء أيضاً فى إنتاج طراز جديد من الجنس البشرى عن طريق إستخدام طريقة التكاثر الجسدى فى تنمية الخلايا المختلطة ، وبعد التأكد من نجاح إنتاج هذا الطراز الجـديد يمكن تعميمه بالطريق الطبيعى أى بالتكاثر الجنسى .

ولم يقف التلاعب بالحياة على المستوى العضوى ، بل إن الفكر العلمى الحديث يتجه إلى إبتداع طرق للتحكم فى إرادة الإنسان بأجهزة إلكترونية ، وهذا هو الإنسان الإلكترونى الذى يمكنه إشباع رغباته وحاجاته عن طريق أزرار مركبة على جسده .

ورغم ما يقال عن تكنولوجيا التكاثر من أنها ما زالت فى طور الخيال وأنها لا تعدو أن تكون حالياً مجرد أضغاث أحلام ، إلا أن إستخدامها الناجح على مستوى الحيوان والنبات شجع العلماء على التفكير فى تطبيق قوانينها العلمية على الجنس البشرى ، وما زراعة الأجنة أو طفل الأنبوب إلا تجسيد حى لطموح الإنسان فى التحكم فى خلقته وصفاته ، ولعل جهود العلماء فى هذا المضمار تجسد رغبة الإنسان فى التوصل إلى أكسير الحياة ليكرس بذلك خلوده وانتصاره على الموت، الذى هو مع ذلك سنة الله فى خلقه ، ونذكر هنا أن أحد المليونيرات الأجانب طلب إنتاج نسخة من ذاته وأبدى استعداده لتمويل أبحاث التكاثر الجسدى ، ومثل هذا التفكير يحمل فى طياته معانى كثيرة يفهمها كل لبيب .

وإذا استطعنا بعد ذلك أن نسيطر على الدوار الذى يصيب عقل المرء لدى سماعه لمقدرات إنسان المستقبل ، فإننا سندرك أن مثل هذه الإمكانيات البيولوجية ستثير موجة من الإضطراب العارم فى النظام الإجتماعى القائم حالياً . وكل ما نستطيع أن نقدمه فى هذه المرحلة من البحث المبدئى لنتائج صدمات المستقبل البيوتكنولوجى للإنسان ، هو عبارة عن تساؤلات : كيف ستنظم العلاقة بين النسخ الجديدة التى نتجت عن طريق التكاثر الجسدى مع أبناء النسخة الأصلية الذين جاءوا بطريقة التكاثر الجنسى ، إن هذه الفكرة تصطدم بكون الموت آتياً لا محالة ، وإن من بين آثارها تعطيل أحكام المواريث ، ألم يفهم الإنسان أن التحكم فى اختيار جنس المولود سيخل بالتوازن الطبيعى الذى تكفله القدرة الإلهية ونواميسها؟ ولا نظن أن مثل هذه النتائج كانت غائبة عن أذهان العلماء تماماً كما توقعوا إحتمال خطر التشويه فى خلقة الكائن الحى المترتب على التلاعب بالخلايا الجنسية أو الجسدية .

ألم يعد الإنسان فى حاجة إلى البحث عن المودة والرحمة فى العلاقة التى يعدها الشرع، وهى الزواج ، أساساً للتكاثر ؟ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الروم/٢١) . ألم يكفنا ما يعانيه إنسان هذا العصر من ويلات التمييز العنصرى والذى يستند إلى إعتبارات خارجية كاللون مثلا حتى تخرج علينا البيولوجيا بجنس بشرى من طراز جديد ، تجتمع له بفعل مكوناته الداخلية من الصفات ما يمكن أن يتخذ أساساً لسحق ما تبقى من الجنس البشرى الحالى باعتباره من مخلفات الماضى البالية ؟ ألم يفهم الإنسان أن تطاوله على صنع الله وغروره بعلمه الدنيوى قد يؤدى به – غروراً أيضاً – إلى إنكار عبوديته ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا (١) إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا (٢)﴾ (الإنسان/١-٢) ألم يفطن الإنسان إلى أن فكرة خلوده من الأفكار الشيطانية ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ (طه/١٢٠).

كانت هذه مجرد أمثلة للآثار المترتبة على محاولة الإنسان السيطرة على خلقته ، وهى محاولة لو قدر لها النجاح فإنها سوف تقفز بالإنسان إلى ما يمكن تسميته بعصر دكتاتورية البيولوجيا الذى يذكرنا بالعصر الهتلرى .

ثانياً : التكييف الشرعي والقانوني لمستحدثات الطب والأحياء :

وهكذا أصبحت البيولوچيا الطبية ، بفضل التقدم العلمى ، أكثر فاعلية وأكثر طموحاً عما كان عليه الطب التقليدى ، كما أنها أضحت فى نفس الوقت أكثر قدرة وأعظم خطراً . ولعلنا أدركنا مما تقدم جانباً من الإضطرابات التى تثيرها إكتشافات البيولوجيا ، وبصفة خاصة تكنولوجيا التوالد ، فى محيط المبادئ التقليدية التى تجعل من حرمة النفس والجسد أحد الأركان الأساسية للنظام الإجتماعى السائد . هذه الإكتشافات التى لو تركت دون ضابط فإنها ستؤدى إلى تغيير الأعراف والأفكار والأخلاق ، لذلك يجب أن يتسلح الفقهاء لمواجهتها بحكمها الشرعى حتى لا تتعدى حدودها فتصطدم بسنة الله ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾ (الفتح/٢٣) ونحن مأمورون من قبل الشارع بالإبتعاد عن كل ما يخالف مبادئ الشريعة وأهدافها ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ (المائدة/٤٩) .

وإذا كان الشرع يشجع البحث العلمى الذى يعتبر وسيلة من وسائل الكشف عن إبداع الخالق ، وبالتالى الإقرار بوحدانيته ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر/٢٨) ، إلا أن للبحث العلمى شطحات وهفوات قد لا تتفق مع الأهداف العامة للشريعة ، ويتعين من ثم تمحيص مكتسبات العلم الحديث على ضوء القواعد التى وضعها صاحب الشرع العليم بأمور مخلوقاته ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة/٤٨) ، أقول هذا لأنه إذا كانت ظروفنا الحالية قد فرضت علينا إستيراد تطبيقات العلم الحديث ، فأصبحنا تابعين لمن لا يدينون بشريعتنا ، فيتعين ألا نكون تابعين لهم فيما يتعلق بأحكام هذه التطبيقات خاصة تلك التى تتعلق بخلقة الله ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ (١) حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ (٢)﴾ (التكاثر/١-٢) .

ومن غير المعقول أن ترضخ الشريعة ، رغم ترحيبها بكل تقدم علمى لمصلحة البشرية، للإمكانيات الحديثة للعلوم التى لا يدرك إنسان هذا العصر عواقبها الوخيمة على مستقبل الجنس البشرى ، فى حين أن الشارع الحكيم ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ (البقرة/٢٥٥) .

ورغم أن تطبيقات تكنولوجيا التكاثر على مستوى النبات والحيوان قد تكون مفيدة للإنسان ولا مانع فى الشرع بالتالى من الأخذ بها ، فكل شيء فى السموات والأرض سخره الله لخدمة الإنسان ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ (الجاثية/١٣) ،

إلا أن التفكير فى إستخدامها على مستوى الإنسان يدعونا إلى محاولة إستنباط حكمها الشرعى حتى يتقيد الناس به بعد معرفة شروطه ، ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ (المائدة/٤٩) . وليدرك الإنسان أن تجرأه على سنة الله فى خلقه ، وقدرته على تغيير الطبيعة البيولوجية للنبات أو الحيوان لا تعنى أنه قادر على التلاعب بحياة الإنسان وتغيير الطبيعة التى جبل الله عليها الآدميين ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (يونس/٢٤) . وهكذا يتبين وجه المصلحة فى إبراز الحدود التى يتعين على الإنسان أن يراعيها فى محاولته لتغيير ذاته وفى تقنين القيود التى ترد على إستخدامها أساليب البيوتكنولوجيا على مستوى الإنسان ، وهى قيود تكفل إنتقاء ما يحقق مصلحة البشرية كما أراد خالقها لها .

وإذا كان بحثنا المبدئى هذا لمشاكل تكنولوجيا التكاثر قد يعطى إنطباعاً بأن أساليبها محرمة فى الشرع لاصطدامها ببعض أصوله ، إلا أنه من المحتمل أن يظهر بعد بحث متأن ومتعمق لمكنون هذه الأساليب وآثارها ، أن بعضها يحقق مصالح يمكن رعايتها ، متى قيد إستخدامها بشروط تكفل عدم تعارضها مع النصوص الشرعية قطعية الدلالة ، وفى تقديرى أننا فى حاجة إلى مثل هذا البحث فى عصر تتقدم فيه مكتسبات العلم بسرعة مذهلة ، ولا يعقل أن يترك بحث أحكامها الشرعية إلى وقت تستأثر فيه الأساليب البيوتكنولوجية بلب الإنسان فيحكم أهواءه فى إستخدامها دون مراعاة لحكمها الشرعى بسبب تقاعسنا عن إبراز هذا الحكم .

ولا يجوز فى رأينا ، أن نفتى بحكم لهذه الاكتشافات قبل أن نستوعب مكنونها وآثارها، سواء المفيدة أو الضارة على حياة الإنسان ، وليس هناك أسهل من القول بحرمة كل ما هو مستحـــدث فى مجال الطب والبيولوجيا لمجرد أنه يصطدم بنتاج فكرنا البشرى التقليدى ..

ولكن الصعوبة الحقيقية هى فى الإستيعاب المدرك المتروى لمثل هذه الأعمال الجديدة ، ثم عرضها على أصولنا الشرعية التى لا يأتيها الباطل من بين أيديها ولا من خلفها ، وكما أن الشارع حض على إكتشاف الأسرار التى وضعها الله فى خلقه ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ (العنكبوت/٢٠) فإنه يطلب منا ، بطريق التبعية ، أن نستنبط لها من

الأحكام ما يناسب المصالح أو المفاسد المترتبة عليها فى حدود ما تسمح به النصوص القطعية الدلالة والأهداف العامة للشرع .

ولا يحسبن امرؤ أن نتيجة الإحتكام إلى أصولنا الشرعية يمكن التوصل إليها بمجرد فتوى تصدر من هنا أو من هناك فى بضعة سطور ، إذ لا يمكن أن تكون هذه النتيجة صحيحة إذا لم تستند إلى منهج علمى ينحى العاطفة جانباً ليتصدى لصدمات المستقبل بتروٍ وتعقل . وأول خطوة فى هذا العمل العلمى هى التعاون بين العلماء المتخصصين فى علوم الطب والبيولوجيا وعلوم الفقه والقانون لتبادل المعلومات وإجراء المناقشات ، ذلك أن حكم الشىء، كما يقال ، فرع تصوره ، وبعد أن يستوعب الفقهاء أبعاد المستقبل البيوتكنولوجى للإنسان ، يمكنهم الإجتهاد فى استنباط حكمها بالطرق الشرعية المعتمدة . وأحب أن أنوه هنا إلى أن البحث الجدى والمثمر عن حكم مستحدثات الطب والبيولوجيا يقتضى ، بعد التقيد بالنصوص القطعية فى كل موضع أتت فيه ، الإجتهاد لا التقليد أى التقيد المطلق بآراء الفقهاء القدامى . فكما اجتهد هؤلاء بما يناسب زمانهم فمن حقنا أن نبحث بأنفسنا عن أحكام زماننا ، ما دام إجتهادنا كإجتهادهم يستند إلى قواعد مستمدة من المصادر الأصلية للشريعة الإسلامية ، ولكن هذا لا يمنع من الإسترشاد بطريقة إجتهادهم لكى نلتزم مثلهم بالقيود التى وضعتها الشريعة لإستخراج الأحكام حتى لا يصدر الرأى عن الهوى ، ومتى التزمنا بهذه القيود فمن المتصور أن يختلف رأى فقيه مقلد عن رأى فقيه مبدع ، فالأخير ، على عكس المقلد ، يستوعب المستحدثات ويتمثل مصالحها ومفاسدها ليلقى بعصارة اجتهاده. وإذا كان لكل حدث جديد فقه جديد يستند إلى أصول الشريعة ذاتها الواردة فى القرآن والسنة ، فإن الأحكام الفقهية التى هى مجرد إجتهادات وتفسيرات لما أجمل القرآن والسنة يمكن أن تتغير بتغير الزمان ولا يبقى ثابتا إلا الأصول الأصلية للشريعة.

وبالإضافة إلى الصعوبات التى يواجهها الفقهاء المبدعون عند الإصطدام بالأفكار التقليدية ، فإن ثمة صعوبات أخرى علمية هذه المرة تقابلهم وتحتاج إلى وقت وجهد كبيرين عند محاولة رد الجزئيات والفروع الفقهية والمتعلقة بحياة الإنسان بصفة عامة وبالطب بصفة خاصة ، إلى قواعد كلية تكون نبراساً لهم فى الإهتداء إلى الأحكام المناسبة لمكتشفات العلوم الحديثة . وليس معنى التشديد على ضرورة توفير مناخ الحرية والأمن لإبداع الفقيه أننا ندعوه إلى تبنى كل فكرة علمية اتخذت زخرفها فى الظاهر ﴿وإن كُلُّ

ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (الزخرف/٣٥) ، ولكن معناه تحريره من النزعة المحافظة التقليدية التى تمنعنا من إبتداع ما يلائم عصرنا من أحكام ، والتى ينبغى ألا نتقيد فى خصوصها إلا بما ورد فى ذلك المعين الذى لا ينضب ألا وهو القرآن والسنة ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (٤٣) وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ (الزخرف/٤٣-٤٤) ، والسؤال سيكون عن تحليل الحرام وتحريم الحلال بما لم ينزل الله به من سلطان ، الأمر الذى يتطلب منا التريث والتدقيق والإبتعاد عن التعميم حتى لا نقع فى المحظور ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَـٰذَا حَلَالٌ وَهَـٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ (١١٦) مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١١٧)﴾ (النحل ١١٦/١١٧)، ونود أن نوضح أخيراً أننا لم نستهدف من هذا البحث الكشف عن حكم شرعى محدد للأعمال التى تؤثر على طبيعة الإنسان البيولوجية ، فهذا أمر سابق لأوانه ويحتاج إلى سنوات وسنوات لإستيعابها وإلى جهد كبير لتمثلها وتمحيصها ، بل إن كل ما أردناه هو أن نبدى رأينا فى طريقة التكييف الشرعى لمستحدثات الطب والبيولوجيا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن نؤكد أن تخلف نتاج الفقهاء عن مواجهة الوقائع الطارئة لا يرجع إلى عدم إحاطة الأصول الشرعية بهذه المستحدثات ، وإنما يعود فى الحقيقة إلى طائفتين من الأسباب :

الأولى : تتعلق بطريقة تفكير الفقيه ، فهو فى الغالب محافظ ويميل بطبيعته إلى تقليد من سبقوه ممن لم يمتد بهم العمر ليروا صراعات عصرنا وما بعد عصرنا ، أما الطائفة الثانية: فهى تتصل بالظروف الاجتماعية المحيطة بالفقيه والتى تمنع إبداعه الذى يحتاج ليصبح يانعاً إلى الوقت والجهد والأمان ، مما قد لا تسمح به هذه الظروف .

وكلنا أمل ، فى هذا الوقت الذى تتبنى فيه بعض الدول الإسلامية فكرة التقدم العلمى فى إطار أصولنا الروحية ، أن نتجه إلى تكوين فقهاء متخصصين فى العلوم الكونية مع توفير المناخ الملائم والمشجع لإبداعهم ، وهذا مجرد تطبيق للأسلوب الموسوعى الذى إتبعه الرواد الأوائل فى فترة ازدهار الإسلام كالرازى وابن سينا (كان محيط علمهما يتناول الطب والكيمياء والفلسفة) وابن الهيثم (الذى تخصص فى علوم الرياضيات والفلك والطب) .

ولنا عبرة فى ابن النفيس الذى عالج فى مؤلفاته ، وهى تعد من نفائس عصر النهضة

الإسلامية ، موضوعات متعددة ومتنوعة تتصل بالطب والبيولوجيا وأصول الحديث والفقه ، ومن يراجع أحد كتبه (كتاب فاضل بن ناطق أو الرسالة الكاملية فى السيرة النبوية) يجد أنه قد تعرض لأمور تدخل فيما يسمى بعلم التنبؤ المستقبلى وتصدى بأسلوب فلسفى لمصير البشرية.

ولقد أشار فى أحد فصول هذا الكتاب إلى طريقة التوالد الذاتى التلقائى وإذا كانت إشارته هذه تندرج تحت ما يسمى بالخيال العلمى ، إلا أنها تنبئ بأنه توقع احتمال التكاثر بدون اتصال جنسى ، وهذا ما يحاول علماء اليوم التوصل إليه ، ولقد حاول ابن النفيس فى رسالته الكاملية أن يثبت أن أسس العقيدة يمكن استخراجها عقلا من مكتسبات العلوم ، وهو لذلك يرى أنه لا تعارض بين الدين والعلم ، ومما له دلالة خاصة ، فيما نحن بصدده، أن ابن النفيس ، الذى عده السبكى فى طبقات الشافعية الكبرى من بين فقهاء المذهب الشافعى ، لم يكن يتقبل رأياً ممن سبقوه فى مجال الطب فضلاً عن الفقه بدون بحث وتمحيص .